دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أنماط التعليم الجامعي في مصر : تحليل مقارن
المصدر:	مجلة كلية التربية بالمنصورة -مصر
المؤلف الرئيسي:	محمد، إداره المرسي
مؤلفين آخرين:	عطوه، محمد إبراهيم، حسان، حسن محمد إبراهيم(مشرف)
المجلد/العدد:	ع 74, ج 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	152 - 184
رقم MD:	65670
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EduSearch
مواضيع:	التعليم الخاص، مصر، التعليم الجامعي، السياسة التعليمية، استراتيجيات التعليم، التعليم الحكومي، التعليم الأجنبي، جامعة المنصورة، جامعة 6 أكتوبر، الجامعة الأمريكية، إدارة الجامعات، تمويل التعليم، القبول والتسجيل، النظم التعليمية، الموارد البشرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/65670

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جامعة المنصورة
كلية التربية

أنمـاط التعليـم الجامعـى فـى مصـر

" تحليـل مقـارن "

إعداد

إداره المرسى محمد

إشراف

أ.د. حسن محمد حسان

أ.د. محمد إبراهيم عطوة

مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة - العدد ٧٤ - الجزء الأول - سبتمبر ٢٠١٠

أنماط التعليم الجامعى فى مصر

" تحليل مقارن"

مقدمة

بعد أن أصبحت الجامعات الخاصة بأنماطها المختلفة واقعاً ملموساً في مصر نتيجة للعديد من المتغيرات التي شهدها المجتمع المصري أضحى التعليم الجامعي في مصر يشتمل على نمطين رئيسين من الجامعات- من حيث التمويل -هما الجامعات الحكومية(تمويل حكومي) والجامعات الخاصة(تمويل مصري- تمويل مصري أجنبي- تمويل أجنبي) الأمر الذى دفع الباحثين إلى التفكير والبحث فى جوانب القوة التى يتسم بها كل نمط من أنماط التعليم الجامعى فى مصر ثم الاستفادة من ذلك فى علاج نواحى القصور الغالبة على كل نمط من هذه الأنماط ، بهدف الارتقاء بالأنظمة الثلاثة وتعظيم الفائدة منها، ومن ثم كانت فكرة هذا البحث والتى تمحورت حول البحث فى النظام العام لجامعات ثلاث، كل واحدة منها تمثل نموذجاً لنمط من أنماط التعليم الجامعى فى مصر، وهذه الجامعات هى:

- جامعة المنصورة : باعتبارها ممثلة للنمط الحكومى فى التعليم الجامعى.
- جامعة ٦ أكتوبر: باعتبارها ممثلة للنمط الخاص ذى التمويل المصرى فى التعليم الجامعى.
- الجامعة الأمريكية بالقاهرة: باعتبارها ممثلة للنمط الخاص ذى التمويل الأجنبى فى التعليم الجامعى.

وتحقيقاً للهدف من هذا البحث كان حرىَ بنا أن نعرض لنظام كل جامعة من هذه الجامعات الثلاث ثم إجراء التحليل المقارن بينها، والذى اقتصر على العناصر التالية

- **أهداف الجامعة**
- **إدارة الجامعة.**
- **تمويل الجامعة.**
- **التسجيل والقبول بالجامعة**
- **نظام الدراسة والبرامج والتخصصات**
- **الموارد البشرية بالجامعة.**
- **الإمكانات المادية والتجهيزات.**

المحور الأول: أنماط الجامعات في مصر

تنقسم الجامعات في مصر إلى نمطين رئيسين هما:

النمط الأول: جامعات حكومية

وهى مؤسسات حكومية تتولى الحكومة رسم سياستها، والتخطيط لهـا وإنـشائها وتمويلهـا ومتابعة أعمالها وترتبط هذه الجامعات بالحكومة برابطة التبعية، وتتميز بوجود موارد مالية معتمدة لها في الموازنات العامة السنوية لحكوماتها وتتفاوت هذه الموارد تبعاً للإمكانات المتاحة للدولة كما تقوم هذه الجامعات بتلبية حاجات المجتمع والوفاء بمتطلباته في إطار السياسة العامة التي ترسمها لها السلطات وأجهزة الدولة المختلفة"(١٨:١٠١)*، ويقوم المجلس الأعلى للجامعات بالتنسيق بـين هذه الجامعات، والتي وصل عددها عام ٢٠٠٤ إلى اثنتي عشرة(١٢) جامعة لها ثمانيـة فـروع، وتضم(٢٧٧) كلية ومعهد، أقدمها جامعة القاهرة والتي أنشئت عام ١٩٠٨ تحت مـسمى الجامعـة الأهلية(٤:٥)، ثم ارتفع عدد هذه الجامعات خلال الأعوام الماضية ليصل إلى(١٧) جامعة، حيث تم تحويل خمسة فروع جامعية إلى جامعات مستقلة، وذلك بصدور القرار الجمهوري رقم(٨٤) لسنة ٢٠٠٥ القاضي بتحويل فروع الفيوم وبني سويف وبنها إلى جامعات قائمة بذاتها(١١ :٦-٨)، وكذا القرار الجمهوري رقم(١٢٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تحويل فرعى كفر الشيخ وسوهاج إلى جـامعتين مستقلتين، وفيما يلى نبذة سريعة عن نظام جامعة المنصورة باعتبارها ممثلة للجامعات الحكومية

أولاً أهداف الجامعة

تتمثل أهداف الجامعات المصرية بصفة عامة ومنها جامعة المنصورة كما جاء فـي قـانون تنظيم الجامعات رقم(٤٩) لسنة ١٩٧٢ في الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وإعداد المتخصصين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة، وأداء الخدمات البحثية للغير، بالإضافة إلى الاهتمام ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربيـة الدينيـة والخلقيـة والوطنية(٥: مادة١)

ثانياً: إدارة الجامعة

يتم إدارة التعليم الجامعي في مصر من خلال ثلاث مستويات تتمثل في مستوى المجلـس الأعلى للجامعات، ومستوى الجامعة، والذى تدار الجامعات من خلاله بواسطة مجلس الجامعـة الذى يرأسه رئيس الجامعة وعضوية نواب رئيس الجامعة، وعمداء الكليات والمعاهد، وأربعة من

---

* يشير الرقم الأول إلى رقم المرجع في قائمة المراجع بينما يشير الرقم الثانى إلى رقم الصفحة

ذوى الخبرة في شئون التعليم الجامعي والشئون العامة يعينون لمدة سنتين قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس الجامعة، أما المستوى الثالث، فهو مستوى الكلية حيث تتمثل إدارة التعليم الجامعي على هذا المستوى في مجلس الكلية والذي يضم العميد رئيساً لهذا المجلس، ووكلاء الكلية، ورؤساء الأقسام، وأستاذ من كل قسم، وأستاذاً مساعداً ومدرساً في الكليات التي لا يزيد عدد الأقسام فيها عن عشرة وأستاذين مساعدين ومدرسين إذا زاد عدد الأقسام عن عشرة وثلاثة أعضاء ممن لهم خبرة في المواد التي تدرس في الكلية.

ثالثاً: تمويل الجامعة

بالنظر إلى الجامعات الحكومية في مصر ومنها جامعة المنصورة يتضح أن المصدر الرئيسي والأساسي للتمويل هو الموازنة العامة للدولة إلى جانب بعض المصروفات من الطلاب والبرامج التي تدرس باللغة الانجليزية والانتساب الموجه في بعض الكليات.

رابعاً: الموارد البشرية

يقصد بالموارد البشرية هنا أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة بالإضافة إلى الطلاب، وقد اتضح من خلال الاطلاع على الوثائق والإحصاءات الخاصة بالجامعة أن هناك تزايداً مستمراً في أعداد الطلاب المقيدين بالجامعة ، حيث ارتفع عددهم من (١١٤٥٣٠) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى (١٢٥٦٦٦) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ثم وصل إلى (١٢٥٤٢٨) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (١:٢) كما اتضح أن هناك انخفاض في نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب على مستوى كليات الجامعة وأن كليتي الطب والزراعة تمثلان أعلى نسبة لأعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب وهى(١:٧) بينما تحظى كليتي الحقوق والتجارة بأقل نسبة لأعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب وهى حسب الترتيب(١:٣٦٠)، (١:١٩٥) وهذا بدوره يؤثر بالسلب على علاقة الأستاذ بالطلاب.

خامساً: الإمكانات المادية والتجهيزات

يشغل الحرم الجامعي لجامعة المنصورة مساحة ٣٠٠ فداناً بالإضافة إلى مساحات أخرى تشغلها كليات خارج الحرم الجامعي وتضم الجامعة مجموعة من الوحدات ذات الطابع الخاص مثل المستشفيات، والمراكز الطبية المتخصصة التي تقدم الخدمات الصحية للمواطنين يومياً، ومركز الحساب العلمي ومحطة التجارب والبحوث الزراعية ومطبعة الجامعة ومركز رعاية الطفولة ومركز الخدمة العامة وغيرها، كما يتوافر بالجامعة مكتبة مركزية تضم أحدث الكتب العلمية المتخصصة والدوريات التي يتم تحديثها دورياً، بالإضافة إلى وجود مكتبة بكل كلية وتوفر الجامعة لطلابها المغتربين الإقامة المريحة بالمدن الجامعية نظير أجر رمزي يشمل الإقامة والتغذية.

سادساً: نظام الدراسة والبرامج والتخصصات

بالنسبة لجامعة المنصورة فهي كمعظم الجامعات الحكومية تعمل بنظام الفصول الدراسية، حيث قامت مصر بتطبيق هذا النظام في التعليم الجامعي في العام الجامعي١٩٩٤/٩٣ ،أما عن البرامج والتخصصات التي تقدمها الجامعة فيشير واقع الجامعة إلى وجود العديد من البرامج والتخصصات والتي تتراوح مدة الدراسة بها من أربع إلى ست سنوات بالإضافة إلى سنة امتياز لطلاب كلية الطب، ويمنح من يجتاز الدراسة درجة الليسانس أو البكالوريوس، كما تمنح الجامعة درجتي الماجستير والدكتوراه في التخصصات المختلفة، وتتمثل التخصصات التي تقدمها الجامعة في الآتي:

١- تخصصات العلوم الطبية وتضم كلية الطب وكلية طب الأسنان و كلية الصيدلة وكلية الطب البيطري وكلية التمريض.

٢- تخصصات العلوم الهندسية وتضم كلية الهندسة كلية الحاسبات والمعلومات وكلية الفنون التطبيقية.

٣- تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية وتتمثل في كلية التجارة.

٤- تخصصات السياحة وتتمثل في كلية السياحة والفنادق

٥- تخصصات العلوم الاجتماعية والتربوية وتضم كلية التربية وكلية الآداب وكلية رياض الأطفال وكلية التربية النوعية وكلية التربية الرياضية.

٦- تخصصات العلوم الطبيعية وتضم كلية العلوم وكلية الزراعة

٧- تخصصات العلوم القانونية وتتمثل في كلية الحقوق

وجدير بالذكر أن هناك بعض الكليات في جامعة المنصورة أخذت في تطبيق نظام الساعات المعتمدة مؤخراً مثل كليتي العلوم والزراعة، وخاصة بعد تطبيق مشروعات الجودة والتأهيل للاعتماد، كما أن بعض الكليات أدخلت ضمن برامجها ما يسمى ببرامج التعليم المتميز، حيث أدخلت كلية الطب برنامج المنصورة للطب والجراحة بالتعاون مع جامعة مانشستر، كما أدخلت كلية الصيدلة برنامج الصيدلة الإكلينيكية، هذا بالإضافة إلى برنامج هندسة الاتصالات والمعلومات بكلية الهندسة.

سابعاً: نظام القبول والتسجيل بالجامعة

بالنظر إلى الجامعات الحكومية في مصر ومنها جامعة المنصورة يتضح أنها تعتمد على النموذج التقليدي في معظم كلياتها بعد أن تخلت الدولة عن سياسة الربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل أمام الضغط الطلابي المتزايد، والطلب الاجتماعي على التعليم، حيث يمثل المجموع الكلى لدرجات الطلاب في شهادة الثانوية العامة المعيار الرئيسي لقبول الطلاب بتلك الجامعات و جاء إنشاء مكتب التنسيق سنة ١٩٥٦ ليطبق بعمق هذا المعيار رغم بعض الملاحظات عليه ، علماً بأن هناك بعض الكليات تعقد اختبارات قبول لطلابها مثل كليات الفنون التطبيقية، والتربية الرياضية والتربية النوعية وغيرها.

النمط الثانى: جامعات خاصة

وهى مؤسسات تعليمية جامعية تقوم على المبادرة الفردية الخاصة، إذ تتولى جهات غير حكومية عمليات الإنشاء والتمويل والإدارة ورسم السياسات التعليمية لها، وتتمتع باستقلالية كبيرة في توجيه شئونها العامة والخاصة، وتقوم تلك المؤسسة بتقديم خدمة تعليمية للطلاب الحاصلين على مؤهل ثانوي أو ما يعادله، وفق نظام قبول محدد ومرن، نظير دفع تكاليف الحصول على تلك الخدمة، والتي يقررها القائمون عليها ، وتقوم هذه الجامعات بمتابعة أعمالها في إطار القوانين العامة للدولة(١٠٤:١٨) ، ولقد وصل عدد هذه الجامعات في مصر إلى سبع عشرة (١٧) جامعة عام ٢٠٠٦، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن أعداد الجامعات الخاصة في مصر في تزايد مستمر حتى يومنا هذا، ***ويمكن تصنيف تلك الجامعات من حيث التمويل إلى ثلاثة أنماط على النحو التالي:***

1- جامعات خاصة مصرية

ويقصد بها تلك الجامعات الخاصة التي ينظمها القانون رقم(١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة في مصر ولكنها ذات تمويل مصري خالص، والهيئة المؤسسة لها رجال أعمال مصريين فقط، ومن هذه الجامعات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة مصر الدولية، وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب، وجامعة سيناء، وجامعة النيل، وجامعة ٦ أكتوبر وغيرها، وفيما يلى نبذة سريعة عن نظام جامعة ٦ أكتوبر باعتبارها ممثلة للجامعات الخاصة ذات التمويل المصرى

أولاً:أهداف الجامعة

حدد القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة في مادته الثانية أهداف تلك الجامعات ومنها جامعة ٦ أكتوبر في "الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد التخصصين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة.(١٠: مادة٢)

إدارة الجامعة

يندرج النظام الإداري للجامعات الخاصة في أربع مستويات رئيسة تتمثل في مجلس الجامعات الخاصة والأهلية، ومجلس الأمناء، ومجلس الجامعة والذي يتشكل برئاسة رئيسها، وعضوية نوابه، وعمداء الكليات والوحدات البحثية، ومستشار للجامعة يعينه وزير التعليم، ويجوز أن يضم المجلس أعضاء لا يزيد عددهم عن خمسة من الشخصيات العامة ذوى الخبرة في شئون التعليم يعينهم مجلس الأمناء، أما المستوى الرابع فهو مجلس الكلية والذي يتشكل برئاسة العميد، وعضوية الوكيل، وأقدم خمسة أساتذة، ويجوز أن يضم المجلس أعضاء لا يزيد عددهم عن أربعة من الشخصيات العامة ذوى الخبرة في شئون التعليم يعينهم مجلس الأمناء ويختص مجلس الكلية أو وحدة البحوث.

ثالثا: تمويل الجامعة

حيث إن الجامعات الخاصة جامعات استثمارية ربحية، كما أنها جامعات حديثة النشأة فإنها تعتمد على حد علم الباحثة على المصروفات الدراسية التي يدفعها الطلاب وهى مصروفات عالية جداً وصلت إلى (٤٢٢٥٠) جنيه هذا العام للفصلين الدراسيين بكلية الطب والجراحة وهذه المصروفات لا يتحملها إلا أبناء الطبقات الميسورة ، مما يكون له تأثيرات سلبية على المجتمع بصفة عامة، بالإضافة إلى أن عدم التقيد بنسب محددة للأرباح يتيح الفرصة لأصحاب هذه الجامعات لتقليل النفقات على العملية التعليمية في سبيل استهداف مزيداً من الأرباح والتي تكون على حساب جودة العملية التعليمية بها

رابعاً: الموارد البشرية

تمثل الموارد البشرية عنصر في منظومة التعليم الجامعي الخاص حيث يعكس عدد الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات الخاصة الطلب الاجتماعي على هذا النظام في المجتمع، وقد اتضح من خلال الاطلاع على الوثائق والإحصاءات الخاصة بالجامعة أن هناك تزايداً مستمراً في أعداد الطلاب المقيدين بالجامعة ، حيث ارتفع عددهم من (١٣٩٣٩) عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى (١٤١٣٣) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، كما اتضح أن هناك انخفاض في نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب على مستوى كليات الجامعة، حيث بلغت(١٩١:١) في كلية الصيدلة و(١٤٨:١) في كلية العلاج الطبيعي وهى من الكليات العملية التي تتطلب ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب وربما يرجع ذلك إلى حداثة هذه الجامعة واعتمادها على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين من الجامعات الحكومية وهذا بدوره يؤثر على مستوى جودة الخريجين.

خامساً: الإمكانات المادية والتجهيزات

يشغل الحرم الجامعي لجامعة ٦ أكتوبر مساحة(٣٠٠) فدان تتوزع فيها كلياتها المختلفة ومبانيها الإدارية، وتضم الجامعة مجموعة من المعامل مثل معامل الحاسب الآلي، ومعمل اللغات، فضلاً عن توافر الاستوديوهات الخاصة بتدريب الطلاب مثل استوديو الإذاعة والتليفزيون، كما تضم مكتبة ضخمة تمتد على مساحة تسعة آلاف متر مربع بالإضافة إلى مستشفى ٦أكتوبر الجامعي التي تعد واحدة من أكبر

الصروح الطبية بجمهورية مصر العربية، وتوفر الجامعة السكن الطلابي الذي يضم المدن الجامعية بالإضافة إلى يضم المدن الجامعية وفندق به(٤٢٠) حجرة مزود بأحدث الأجهزة التكنولوجية والتجهيزات.

سادساً: نظام الدراسة والبرامج والتخصصات

تعمل جامعة ٦ أكتوبر بنظام الفصلين الدراسيين وذلك كمعظم الجامعات الحكومية، أما عن البرامج والتخصصات، فيشير واقع الجامعة أن معظم التخصصات الموجودة بها متوفرة بالجامعات الحكومية باستثناء بعض التخصصات مثل طب المجتمع والبيئة ومستحضرات التجميل والطب الشعبي والميكاترونيك والهندسة الصناعية والإدارية.

سابعاً: نظام القبول والتسجيل بالجامعة

بالنسبة للجامعات الخاصة ومنها جامعة ٦ أكتوبر وجد أن معيار القبول الأساسي للالتحاق بالجامعة هو نفسه معيار القبول بالجامعات الحكومية والذي يتمثل في المجموع الذي حصل عليه الطالب في الثانوية العامة أو ما يعادلها مع ملاحظة أن لهذه الجامعات تنسيق خاص بها وأن الحد الأدنى للمجموع الذي حصل عليه الطالب في الثانوية العامة أوما يعادلها للقبول بالجامعة الخاصة يختلف عن نظيره في الجامعات الحكومية.

٢- جامعات خاصة ذات تمويل مشترك(مصري/ أجنبي)

ويقصد بها تلك الجامعات الخاصة والتي ينظمها القانون رقم(١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة في مصر، ولكنها ذات تمويل مشترك(مصري/ أجنبي) والهيئة المؤسسة لها تتضمن رجال أعمال مصريين وأجانب، وتوجد هذه الجامعات في مصر وتتبع مجلس الجامعات الخاصة والأهلية ومن هذه الجامعات الجامعة البريطانية، والجامعة الألمانية، والجامعة الفرنسية، وجامعة الأهرام الكندية، والجامعة المصرية الروسية.

٣- جامعات أجنبية

ويقصد بها تلك الجامعات التي تتبنى آراء ونظريات تربوية نقلت من بلادها الأصلية، وغرست في بعض البلدان العربية، رغم الاختلاف الكبير بين البيئات العربية والبيئات الأصلية لهذه الجامعات(١٠٩:١٨)، وهذه الجامعات لا تخضع للقانون رقم(١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة في مصر وتمول من رؤوس أموال أجنبية فقط والهيئة المؤسسة لها من دولة أجنبية، ولقد أنشئت أول جامعة أجنبية في مصر عام ١٩١٩ وهى **الجامعة الأمريكية** والتي تعود فكرة إنشائها إلى قيادات إرساليات التبشير الديني التي بدأت في التوافد على مصر وممارسة أنشطتها التبشيرية والتعليمية منذ منتصف القرن التاسع عشر(١٤٤:١٦)، وهذه الجامعة تمثل

الولايات المتحدة الأمريكية وتعمل بترخيص لاعتماد منح درجات علمية من جانب لجنة التأهيلات العلمية لمنطقة كولومبيا ويتم اعتماد الشهادات التي تمنحها تلك الجامعة من جانب اللجنة العليا للتعليم باتحاد الولايات الوسطى للمعاهد والمدارس(٢٦:٦)، وفيما يلى نبذة سريعة عن نظام الجامعة المريكية باعتبارها ممثلة للجامعات الأجنبية في مصر

أولاً: أهداف الجامعة

جاءت هذه الجامعة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في نشر قيم الثقافة الأمريكية في مصر، ومنطقة الشرق الأوسط، وإعداد القادة عن طريق إعداد صفوة من شرائح المجتمع العليا وتدعيمهم بالقيم الثقافية الأمريكية، بالإضافة إلى خدمة المجتمع المصري عن طريق إعداد فنيين ومهنيين ذوى مستوى عال وفقاً للنمط الغربي وذلك لتغطية حاجات القطاع الاستثماري الذي أصبح ركيزة مهمة في تكوين المجتمع المصري وذلك من خلال ما تقدمه الجامعة من برامج تدريبية، فضلاً عن تقديم الخدمات البحثية للغير.(٢٦:١٠٦)

إدارة الجامعة

تدير الجامعة لجنة تسمى لجنة الأمناء تتكون من ٣٢ عضواً يختارون من مجالات متنوعة، ورئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة هو عضو باللجنة بحكم المنصب، وتجتمع اللجنة ثلاث مرات سنوياً ، حيث يعقد اجتماعي مايو ونوفمبر في نيويورك وفى المرة الثالثة يعقد الاجتماع في الحرم الجامعي بالقاهرة في شهر فبراير وخلال الاجتماع الذي يعقد بالقاهرة يقوم أعضاء اللجنة بمراجعة ميزانية الجامعة والخطط والسياسات القائمة وتحديد معدلات القبول السنوي كما أنها تقوم بدور قيادي في رفع الاعتماد المالي للجامعة، وتتولى مسئولية تعيين رئيس الجامعة بحيث يعمل على تنفيذ ما تراه ويكون أمريكياً ونائبه مصرياً وفقاً للقرار الجمهوري رقم (١٤٦) لسنة ١٩٧٦(٢٥: ١٧-١٩)

ثالثاً: تمويل الجامعة

تعد مصروفات الطلاب من أهم مصادر تمويل الجامعة حالياً حيث وصلت المصروفات الجامعية لكل فصل دراسي خلال العام الجامعي ٢٠٠٩/٢٠١٠إلى(٣١,٧٤٠) جنيهاً مصرياً للطلبة المصريين ، و(٤٥,٣٠٠) دولاراً للطلبة غير المصريين، هذا فضلاً عن الدعم المادي الذي تحصل عليه الجامعة من خريجي وأصدقاء الجامعة ونادي رئيس الجامعة والمشروعات البحثية التي تقدمها المراكز البحثية بالجامعة للمجتمع المحيط إلى جانب التبرعات والهبات.

رابعاً: الموارد البشرية

يتميز الكيان البشرى للجامعة الأمريكية بكونه أكثر تنوعاً، حيث يضم جنسيات مختلفة تأتى من(١٣) دولة حول العالم، وقد اتضح من خلال الاطلاع على الوثائق والإحصاءات الخاصة بالجامعة أن هناك تزايداً مستمراً في أعداد الطلاب المقيدين بالجامعة ، حيث ارتفع عددهم من

(٣٩٤٠) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى (٤٠٢٣) عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، كما اتضح أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب على مستوى كليات الجامعة تكون مرتفعة، حيث بلغت(٣:١) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و هذا عكس ما هو موجود بالجامعات الحكومية المصرية حيث أن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تناظر كليات التربية والآداب بالجامعات الحكومية وهى من الكليات النظرية التي تزدحم بالطلاب ومن ثم تنخفض بها نسبة أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلاب.

خامساً: الإمكانات المادية والتجهيزات

يشغل الحرم الجامعي للجامعة الأمريكية مساحة(٢٦٠) فدان في التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة بلغت تكلفته حوالي (٤٠٠) مليون دولار، وتضم الجامعة مكتبة رئيسية مزودة بأحدث الأجهزة التكنولوجية بالإضافة إلى مكتبة للكتب النادرة، فضلاً عن مجموعة من المراكز البحثية المتميزة منها مركز تنمية الصحراء، ومركز البحوث الاجتماعية وتوفر الجامعة فرصاً للسكن الجيد للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالمقر الجديد للجامعة، حيث تم إنشاء اثنتي عشرة وحدة سكنية منها سبعة للإناث وخمسة للذكور ، هذا بخلاف الأبنية الموجودة بالمقر القديم بالزمالك.

سادساً: نظام الدراسة والبرامج والتخصصات

يتكون العام الدراسي في الجامعة الأمريكية من ثلاثة فصول فصل الخريف وفصل الربيع وفصل الصيف، وتسير الدراسة وفقاً لنظام الساعات المعتمدة وتمنح الجامعة درجات البكالوريوس والليسانس إلى جانب الماجستير وبعض الدبلومات في نفس التخصصات التي تقدم بالجامعات الحكومية وإن كان يغلب عليها الطابع التكنولوجي، هذا وتعد برامج الجامعة للحاسب الآلي والهندسة هي الوحيدة من نوعها المعتمدة من قبل مجلسي الاعتماد لعلوم الحاسب الآلي وعلوم الهندسة والتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية

سابعاً: نظام التسجيل والقبول

يعتمد قبول الطلاب بالجامعة الأمريكية على المجموع الذي يحصل عليه الطالب في الثانوية العامة أو ما يعادلها بالإضافة إلى اجتياز امتحان القبول ويتم قبول الطلاب بالجامعة بناء على نتيجة امتحان القبول، ويكون امتحان القبول هو الأساس والذي يعتمد على إتقان الطالب للغة الانجليزية كما يعتمد على القدرات الذهنية للطلاب وقدرتهم على الاستنتاج والاستنباط والتحليل.

من العرض السابق يتضح أن هناك تنوعاً في التعليم الجامعي في مصر والذي يمكن تفسيره بأنه استجابة إلى احتياجات المجتمع والتكيف مع متغيرات تفرضها التطورات العالمية وطبيعة المجتمع.

وبعد إلقاء الضوء على أنماط الجامعات في مصر، فإنه يكون من المناسب تخصيص المحور القادم لإجراء التحليل المقارن بين نظام جامعة المنصورة وجامعة ٦ أكتوبر والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

المحور الثانى: التحليل المقارن بين أنظمة الجامعات فى مصر

سبق الاشارة إلى أن التحليل المقارن ليس بغرض ترتيب الجامعات موضع المقارنة من حيث أفضلية كل منها على الأخرى، ولكن الغرض هو الاستفادة من جوانب القوة فى كل نظام وتوظيفه للتغلب على نواحى القصور فى الأنظمة الأخرى، كما سبق الإشارة أيضاً إلى أن التحليل المقارن سيقتصر- فى حدود البيانات والمعلومات المتاحة- على عدة عناصر وفيما يلى عرضاً لهذا التحليل:

أولاً: الأهداف

باستعراض أهداف الجامعات الثلاث التي تمثل كل منها نمط من أنماط التعليم الجامعي في مصر يتضح أن هناك ثلاثة أهداف مشتركة بين الجامعات الثلاث تسعى كل منها إلى تحقيقها تتمثل في:

- الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي.
- إعداد المتخصصين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة.
- أداء الخدمات البحثية للغير.

وبالنظر إلى تلك الأهداف الثلاثة يتضح أنها لا تقتصر على الجامعات الثلاثة موضع الدراسة فقط ولكنها تمثل عامل مشترك بين جميع الجامعات على مستوى العالم وتؤكد في مضمونها على وظائف الجامعة الثلاث والتي تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

أما عن أوجه الاختلاف بين الجامعات الثلاث فيما يتعلق بالأهداف يتضح أن جامعة ٦ أكتوبر وإن كانت تتفق مع جامعة المنصورة في الأهداف الثلاثة سالفة الذكر إلا أن الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله تلك الجامعة يتمثل في توفير التخصصات العلمية الحديثة التي لا تستطيع الجامعات الحكومية- ومنها جامعة المنصورة- توفيرها ، الأمر الذي يفرض على أصحاب تلك الجامعات ضرورة العمل على توفير تلك التخصصات كلما أمكن حتى لا تكون نسخة مكررة للجامعات الحكومية ، ومن ثم يتضاعف حجم مشكلات التعليم الجامعي ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات، هذا ويمكن التعرف على تلك التخصصات من خلال التواصل مع الجامعات الخاصة بالدول المتقدمة ومحاولة الاستفادة من تجارب تلك الجامعات في هذا الجانب.

ومن ناحية أخرى فإن اهتمام الجامعات الحكومية- ومنها جامعة المنصورة- ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية يقابله سعى الجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى نشر قيم الثقافة الأمريكية في

مصر، ومنطقة الشرق الأوسط، ولعل أفضل وسيلة لجأت إليها في تحقيق هذا الغرض هو جعل التمكن من اللغة الانجليزية أحد الشروط للالتحاق بها، حيث إنها لغة الدراسة بالجامعة الأمريكية ، هذا ويمكن مواجهة هذا التحدي من خلال قيام الحكومة المصرية بالرقابة المستمرة على المناهج التي تقدم بهذه الجامعة وحظر تدريس المواد التي تؤدى إلى انبهار الطلاب بالثقافة الأمريكية وتقلل من انتمائهم للمجتمع المصري، بالإضافة إلى ضرورة قيام أعضاء هيئة التدريس المصريين بهذه الجامعة بالتأكيد على عظمة التراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة وذلك من خلال المحاضرات والاهتمام بالأنشطة التي تدعم هذا الجانب مثل تنظيم الندوات وبرامج التنمية الثقافية لطلاب الجامعة، خاصة وأن الحكومة المصرية ألزمت الجامعة الأمريكية بالقاهرة بتعيين ٧٠% من أعضاء هيئة التدريس بها من حاملي الجنسية المصرية .

كذلك وجد أن التعليم بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وكما يشير (سعيد إسماعيل علي) يركز تركيزاً شديداً على مجموعة من المهارات الأساسية الضرورية للنجاح في الحياة، ومن ثم فإن الخريج عندما يعى ويتقن هذه المهارات بالفعل يمكن له أن يقتحم بتوفيق ونجاح العديد من مجالات العمل، وفى مثل هذه القضية فقد تحدث مسئول في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وذكر اسم مسئول عن أحد البنوك في مصر مؤكداً أن المؤهل الذي يحمله؛ هو في الكيمياء من الجامعة الأمريكية(١٣:١٦)، كما يركز التعليم في هذه الجامعة على إكساب الفرد مجموعة من المهارات اللازمة للتعامل مع معطيات هذا العصر تتمثل في:

- القدرة على حل المشكلات.
- القدرة على التفكير الناقد.
- القدرة على الابتكار.
- القدرة على تقبل التغيير وسرعة الاستعداد لتقبل الجديد والتعامل معه.
- القدرة على التفاعل الاجتماعي الناجح.

وهكذا يتضح أن أكثر الأهداف نبلاً هي أهداف الجامعات الحكومية، ومن ثم فإن البحث الحالي يوصى بأن تكون الجامعات جميعاً أياً كان نوعها مصبوغة بالصبغة الوطنية، وأن يكون هناك إطار عام يجمع بين كل هذه النوعيات من التعليم الجامعي، وإلا فإن الاستمرار في هذا التباين سوف يزيد من الشعور بالاغتراب لدى خريجي التعليم الجامعي وزيادة التباين والفجوة الاجتماعية بينهم، وهذا له تأثيره السلبي على التماسك الاجتماعي وإضعاف النسيج المجتمعي.

هذا فيما يتعلق بأوجه التشابه والاختلاف بين الجامعات الثلاث من حيث الأهداف المصاغة، أما عن مدى قدرة هذه الجامعات على تحقيق وظائفها فيمكن استعراض جانباً منه على النحو التالي:

(١) البحث العلمي

حيث يعد البحث العلمي أحد المؤشرات الرئيسة الدالة على مدى تقدم الجامعة والاعتراف بها، فالجامعة التي لا ينشر أعضاء هيئة التدريس فيها أبحاثهم تظل قيمتها العلمية وبخاصة على المستوى العالمي منقوصة إلى حد كبير، على الرغم مما قد يتميز به خريجوها من جودة الإعداد، فجودة العلم وتقدمه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبحث.(١٥٣:١٧)

وعلى الرغم من هذه الأهمية للبحث العلمي والذي يعتبر جزءاً أساسياً من إنتاجية عضو هيئة التدريس، إلا أن الاهتمام به في الجامعات العربية ومنها الجامعات المصرية وكما يشير (أنطوان زحلان) لا يزال ضعيفاً على الرغم من أن معظم هذه الجامعات تعتبر البحث العلمي وظيفة أساسية من وظائف الجامعة، ففي حين تصل نسبة البحث العلمي الناتج عن أعضاء هيئة التدريس ما يعادل٣٣% من عبئهم الوظيفي في الدول المتقدمة ، فإن هذه النسبة لا تتعدى أكثر من ٥% من عبء عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية.(٤٧:١)

كما أن نسبة الإنفاق على البحوث العلمية في مصر قليلة- لا تتجاوز ٠,٧% من الناتج القومي- إذا ما قورنت بها فى الدول المتقدمة ، حيث تصل هذه النسبة في السويد ٣,٤% وفى اليابان٢,٩% وكوريا٢,٨% وإسرائيل٢,٢% وفوق هذا تأتى المشكلة الحقيقية في طريقة الإنفاق على الأبحاث العلمية في مصر فالأجور وشراء المعدات يمثلان جزءاً كبيراً من ميزانية البحث العلمي ، حيث تصل نسبتهما إلى ٤٤,٣% من إجمالي الإنفاق على الأبحاث وهى نسبة عالية جداً وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن مصر ما زالت في مرحلة بناء واستكمال بنيتها العلمية الأساسية(٣٣٣:٩)

هذا ويشير (محمد على نصر) إلى وجود بعض المشكلات التي تواجه الدراسات العليا والبحوث بالجامعات المصرية ، تتمثل في الآتي(٢١: ٢٦-٢٧):

- غياب عمل الفريق البحثي من الساحة في الغالبية العظمى من الجامعات، وسيطرة العمل الفردي الذي يؤثر على مستوى الأبحاث الأكاديمية والعلمية والتعليمية، في حين أن هناك قاعدة علمية هامة تشير إلى أن إنتاج مجموعة من الباحثين المتعاونين سوياً في أعمال البحوث أفضل بكثير من الأعمال الفردية التي يقوم بها فرد واحد.

- أصبح الجانب المهم في حياة الباحث هو الحصول على الدرجة العلمية وليس بالضرورة أن يكون في مصلحة البحث العلمي ذاته وبذلك انتشرت الأنانية البحثية بين بعض الباحثين.
- العائد الأكاديمي أو التربوي من إجراء البحوث والدراسات العليا غير كاف والدليل على ذلك ضعف الإفادة من البحوث والدراسات العليا في مواجهة بعض قضايا المجتمع.
- تشير بعض أدبيات البحث العلمي والدراسات الحالية والمستقبلية أنه لرفع كفاءة البحث العلمي والدراسات العليا لابد من الاهتمام بإجراء البحوث التي تربط بين العلم من خلال فروعه المختلفة والتكنولوجيا والمجتمع، ولكن ذلك يتم تجاهله في معظم الأحيان من جانب كثير من الباحثين مما ينعكس سلبياً على مستوى كفاءة البحوث العلمية والدراسات العليا.

وحيث إن جامعة المنصورة تمثل إحدى الجامعات الحكومية المصرية، فهي تعانى شأنها شأن الجامعات المصرية من المشكلات سالفة الذكر والتي تواجه الدراسات العليا والبحوث

أما عن جامعة ٦ أكتوبر وفيما يتعلق بالبحث العلمي فتشيرالعديد من الدراسات ومنها دراسة ولاء محمد حسنى عبد السلام(٢٠٠٨)(٢٣:١٤٤)، ودراسة عبد الرحمن أبو المجد رضوان(٢٠٠٦)(١٧:١٥٥)، أن جامعة ٦ أكتوبر لم تبدأ بعد في مرحلة البحث العلمي وذلك لعدم استكمال الإمكانات البشرية والمادية بها، حيث إنها حديثة النشأة ١٩٩٧/٩٦ ومن ثم فإن مهمتها الأولى- فى الوقت الحالى- هي التدريس وتخريج المتخصصين الذين تحتاجهم ميادين العمل المختلفة.

وفيما يتعلق بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فهى أكثر اهتماماً بالبحث العلمي، حيث يقوم أعضاء هيئة التدريس فيها بإجراء البحوث العلمية التي تسهم في تعميق الفهم بالقضايا العالمية مع التركيز بشكل خاص على المنطقة العربية وذلك من خلال مراكز البحث العلمي بالجامعة والتي تتمثل في:

- مركز دراسات الهجرة واللاجئين
- معهد سينثيا نيلسون لدراسات المرأة
- مركز تنمية الصحراء
- مركز بحوث التاريخ الاقتصادي والتجاري
- مركز الخازندار للبحوث والنماذج التجارية

- مركز جون جيرهارت للأعمال الخيرية والمشاركة المدنية
- مركز الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود للدراسات والبحوث الأمريكية
- مركز البحوث الاجتماعية
- مركز يوسف جميل للبحوث العلمية والتكنولوجية

مما سبق يتضح أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة أكثر الجامعات الثلاث تحقيقاً لأهدافها فيما يتعلق بتقديم الخدمات البحثية للغير؛ نظراً لما تمتلكه من مراكز بحثية مزودة بالإمكانات المادية والبشرية المدربة، وأيضاً لطبيعتها العالمية وسهولة اتصالها بالجامعات ومراكز البحوث على مستوى العالم وربما يرجع اهتمامها بالبحث العلمي وتقديم الخدمات البحثية إلى الغير باعتبار أن ذلك يمثل أحد المصادر الهامة لتمويل الجامعة.

(٣) خدمة المجتمع وتنمية البيئة

تعد وظيفة خدمة المجتمع وتنمية البيئة الوسيلة المهمة والضرورية لتحقيق رسالة الجامعة، ذلك لأنها الترجمة الحقيقية والفعلية لوظيفتي التعليم والبحث العلمي، وبالنظر إلى علاقة جامعة المنصورة بالمجتمع يشير واقع هذه الجامعة إلى وجود تفاعل قوى بين الجامعة والمجتمع الذي تعيش فيه ، حيث تضم الجامعة مجموعة من الوحدات ذات الطابع الخاص مثل المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة التي تقدم الخدمات الصحية للمواطنين يومياً، ومركز الحساب العلمي ومحطة التجارب والبحوث الزراعية ومطبعة الجامعة ومركز رعاية الطفولة ومركز الخدمة العامة وغيرها ، هذا بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تجريها الجامعة على مستوى جميع الكليات لدراسة مشكلات مؤسسات المجتمع وتشخيصها وعلاجها بما يسهم في زيادة الإنتاج والارتقاء بالبيئة والمجتمع، ولكن على الرغم من التفاعل القوى بين هذه الجامعة والمجتمع المحيط قياساً ببعض الجامعات المصرية الأخرى ، إلا أن هذا الدور للجامعة يعد ضعيفاً قياساً بالوظيفتين الأخرتين للجامعة (التعليم والبحث العلمي) ، فعلى الرغم من أن المفكرين ورجال التعليم على مستوى العالم يعرفون الجامعة على أنها مؤسسة تربوية اجتماعية أنشأها المجتمع لمصلحة أبناء المجتمع ولذلك ينبغي ألا تنعزل عن البيئة إلا أن هناك بعض المؤشرات والشواهد الدالة على ضعف هذا الدور من قبل الجامعة، تتمثل في الآتي(٢١:٢٩):

- ضعف الاهتمام بتضمين بعض قضايا المجتمع ومشكلاته ضمن المنهج التعليمي الجامعي.
- ضعف التوعية بالوظيفة الثالثة للجاعة على مستوى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

- على الرغم من أن بعض جامعات الدول المتقدمة تطلب من السادة أعضاء هيئة التدريس بها أن يقوموا بإجراء أبحاث ودراسات عليا في مجال خدمة المجتمع، وخاصة عندما يتقدم هؤلاء الأعضاء للترقية لوظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة، إلا أنه بالنسبة للجامعات المصرية ما زال هذا الشرط يغلب عليه الطابع الشكلي .

هذا فيما يخص الجامعات المصرية ومنها جامعة المنصورة، أما عن جامعة ٦ أكتوبر وفيما يتعلق بخدمة المجتمع وتنمية البيئة فتتيح الجامعة للطلاب على اختلاف مستوياتهم الفرصة للاشتراك في برامج تدريبية ، سواء خلال العام الدراسي، أو أثناء العطلات الصيفية بناء على الاتفاقات التي أجرتها هذه الجامعة مع المؤسسات الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر ، ووفقاً لطبيعة العمل في كل منها، نتيجة لوجود عدد كبير من رجال الأعمال والصناعة المهتمين بالتعليم كأعضاء في بعض مجالس إدارات الكليات بالجامعات الخاصة ومن هؤلاء الرجال على سبيل المثال لا الحصر رئيس مجلس الشركة العالمية للالكترونيات ، ورئيس مجلس إدارة شركة سوزوكي إيجيبت(٧:٣)

ويمكن الإشارة إلى بعض النماذج التي تمثل العلاقة بين جامعة ٦ أكتوبر والمجتمع المحيط من خلال عرض بعض الوحدات واللجان في قطاع شئون البيئة وخدمة المجتمع بجامعة ٦ أكتوبر والذي يرأسه نائب رئيس الجامعة ويضم ما يلي(١٥٨:١٧):

- لجنة التنسيق بين الجامعة وقطاعات الدولة(القوات المسلحة، وزارة الزراعة وغيرها)
- المجلس الأعلى للوحدات ذات الطابع الخاص(المستشفى، القطاع الهندسي وغيرها)
- صندوق خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
- مراكز التميز(مركز بحوث البيئة، مركز دراسات المستقبل وغيره).
- المؤتمرات البيئية والأنشطة الثقافية.

وتمثل هذه القطاعات نماذج لالتحام الجامعة مع المجتمع من خلال التفاعل المشترك بينهما، إلا أن ذلك الالتحام يتم بشكل ملحوظ على المشروعات الخاصة الموجهة لخدمة المصالح الفئوية ، بمعنى أن الجامعات الخاصة تتوجه بجانب خدمة المجتمع إلى خدمة مجتمع خاص هو مجتمع الأثرياء الذي تنتمي إليه هذه الجامعات.

أما عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودورها في خدمة المجتمع وتنمية البيئة فيتم من خلال مراكز البحوث بالجامعة التي سبق الإشارة إليها إلى جانب تدريس المواد الدراسية الخاصة بخدمة المجتمع وقيام الجامعة بمزج أنشطة الخدمة العامة مع المواد الدراسية ، كما يقوم طلاب الجامعة بتأسيس وإدارة الأندية الطلابية لخدمة المجتمع والتي تتنوع أنشطتها بين مساعدة كبار السن

ومرضى السرطان والأيتام والفقراء، حيث ساعدت هذه الأندية من قبل في بناء مكتبة عامة بإحدى القرى المصرية، بجانب إقامة حفلات للأيتام في حرم الجامعة، ومن جانبه يعمل برنامج الجامعة لخدمة المجتمع بربط الأندية الطلابية بالمنظمات غير الهادفة للربح وغيرها من الوكالات من أجل المشاركة في مشاريع طويلة الأمد لتغطية أكبر عدد من الفئات المحتاجة .

وفى مجال خدمة المجتمع أيضاً فقد أنشأت الجامعة سنة ٢٠٠٦ مركز جون جرهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية بهدف المشاركة في إحداث تغيير اجتماعي في المنطقة العربية وذلك من خلال دعم ثقافة العطاء والمسئولية الاجتماعية، كما تعد الجامعة الأمريكية إحدى الجامعات المشاركة في مبادرة جولدمان ساكس العالمية ل١٠,٠٠٠ امرأة التي توفر فرصاً تعليمية عن إدارة الأعمال ل١٠,٠٠٠ امرأة بالدول النامية والناشئة، وكجزء من المبادرة قامت الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالشراكة مع كلية وارتون لإدارة الأعمال بجامعة بنسلفانيا بإطلاق برنامج إدارة الأعمال والقيادة للسيدات ، والذي يعمل كمركز إقليمي للتعليم والبحوث المتعلقة بالدور القيادي للمرأة في المنطقة العربية ، ويهدف البرنامج إلى توفير تعليم عالي الجودة بإدارة الأعمال لتحسين حياة النساء اللاتي يدرن مشاريعاً تجارية خاصة بهن في المنطقة العربية لمساعدتهن على تحقيق أحلامهن والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة

كذلك تضم الجامعة مركز تعليم الكبار الذي عدل اسمه إلى كلية التعليم المستمر ، حيث يقدم فرصاً تعليمية عالية الجودة إلى ما يقرب من(٤٠,٠٠٠) طالب وطالبة لتطوير مهاراتهم وتحسين حياتهم الوظيفية وتضم هذه الكلية دراسات الترجمة واللغة العربية والدراسات التجارية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي.

مما سبق يتضح أن كل جامعة من الجامعات الثلاث تقوم بدور هام في خدمة المجتمع ، ويتوقف حجم هذا الدور على ظروف وإمكانات كل جامعة

ثانياً: إدارة الجامعة

باستعراض النظام الإداري بالجامعات الثلاث يتضح أن النظام الإداري للجامعات الحكومية ومنها جامعة المنصورة يختلف في جوانب كثيرة عن النظام الإداري لكل من جامعة ٦ أكتوبر والجامعة الأمريكية بالقاهرة نظراً لوجود أصحاب هذه الجامعات في النظام الإداري، حيث يدير هذه الجامعات في المقام الأول مجلس أو لجنة الأمناء الذي يضم في عضويته مؤسسي الجامعة هذا ويمكن عرض بعض الفروق في النظام الادارى بين الجامعات الحكومية وجامعة ٦ أكتوبر والجامعة الأمريكية بالقاهرة على النحو التالي:

- يتولى مجلس الأمناء بجامعة ٦ أكتوبر مسئولية تعيين رئيس الجامعة ونوابه والأمين العام بها وأعضاء مجلس الجامعة وعمداء ووكلاء وأعضاء مجالس الكليات في حين يتم تعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام في الجامعات الحكومية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي أما أعضاء مجلس الجامعة الخارجيين فيعينون بقرار من رئيس الجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد وذلك بعد موافقة مجلس الجامعة.(٥: مادة٣٧) أما بالنسبة للجامعة الأمريكية بالقاهرة فتتولى لجنة الأمناء مسئولية تعيين رئيس الجامعة.

- يشكل مجلس الجامعات الخاصة ومنها جامعة ٦ أكتوبر برئاسة رئيس الجامعة وعضوية نوابه وعمداء الكليات والوحدات البحثية ومستشاراً للجامعة يعينه وزير التعليم العالي ويجوز أن يضم مجلس الجامعة أعضاء لا يزيد عدد هم عن خمسة من الشخصيات العامة ذوى الخبرة في شئون التعليم يعينهم مجلس الأمناء وبهذا يختلف عن مجلس الجامعات الحكومية ومنها جامعة المنصورة ، حيث إن مجلس الجامعات الحكومية لا يضم مستشاراً يعينه وزير التعليم العالي كذلك فإنه يضم أربعة أعضاء على الأكثر من الشخصيات العامة وذوى الخبرة في شئون التعليم الجامعي والشئون العامة يعينون بقرار من رئيس الجمهورية.

- يتم تعيين عمداء الكليات والوكلاء وأعضاء مجالس الكليات في الجامعات الخاصة ومنها جامعة ٦ أكتوبر عن طريق مجلس الأمناء، أما في الجامعات الحكومية ومنها جامعة المنصورة فيتم تعيين عمداء الكليات من بين الأساتذة العاملين بها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من رئيس الجامعة أما وكلاء الكليات فيتم تعيينهم بقرار من رئيس الجامعة بناء على ترشيح العميد وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد أيضاً[٢١]

يتضح مما سبق أن قانون إنشاء الجامعات الخاصة رقم(١٠١) لسنة ١٩٩٢قد جعل مجلس الأمناء بجامعة ٦ أكتوبر يتحكم في مجمل العملية الإدارية والتعليمية داخل الجامعة فأعطى له الحرية في اختيار وتعيين رئيس الجامعة وكذلك نوابه والأمين العام ،وامتدت حريته إلى التدخل في وضع اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة، وبذلك أصبحت السلطة الحقيقية داخل الجامعة تقع في يد مجلس الأمناء الخاص بالجامعة، ومن ذلك يتضح مدى النفوذ والصلاحيات التي ضمنها القانون لأصحاب هذه الجامعات لإدارة شئون الجامعة بالطريقة التي تحقق لهم سرعة استثمار أموالهم، في حين أن إشراف الدولة على الجامعات الخاصة محدود للغاية ويتم من خلال مستشار وزير التعليم

العالي ، حيث يقدم تقريراً إلى الوزير في نهاية كل فصل دراسي متضمناً ملاحظاته عن نشاط الجامعة من حيث نظم القبول والدراسة والامتحانات وهيئة التدريس .

هذا ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث تقع السلطة الحقيقية داخل الجامعة في أيدي لجنة الأمناء، حيث تتولى مسئولية تعيين رئيس الجامعة وتسيير الشئون الإدارية والمالية داخل الجامعة، وهكذا يمكن القول أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة ٦ أكتوبر تتمتعان بالاستقلال الإداري والمالي في تسيير شئونهما وإن كان ذلك قد يحمل معه قيام تلك الجامعات ببعض التجاوزات وخاصة فيما يتعلق بالجانب المالي، إلا أن هذا الاستقلال يعد من أهم الضروريات التي لا بد وأن تُكفل للجامعة، أما بالنسبة للجامعات الحكومية ومنها جامعة المنصورة وإن كانت الدولة تكفل استقلالها وتقر لكل جامعة التمتع بالشخصية الاعتبارية بنص الدستور إلا أن الواقع وكما يشير(حسن إبراهيم عبد العال) يختلف عن ذلك، حيث إن تربع وزير التعليم العالي على قمة الهرم الجامعي واعتماد التعيين كأسلوب لشغل كافة المناصب الجامعية يفرض وصاية على الجامعات ويكرس عيوب المركزية الهرمية إذ تنحدر السلطة، وتصنع القرارات في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل وتتخذ صورة توجيهات وتعليمات وأوامر عليا لا تمتلك المستويات التنظيمية الأدنى – وصولاً إلى القاعدة- حيالها سوى السمع والطاعة والتنفيذ وفى هذا المقام تكاد الاستقلالية أن تتلاشى (٥٨:٨) ويؤكد ذلك(محمد أحمد عبد الدايم وأحمد نجم الدين أحمد)، حيث توصلا إلى أن الإدارة الجامعية المتبعة بالجامعات الحكومية المصرية بكل عملياتها وعلى اختلاف مستوياتها تعانى العديد من أوجه القصور لعل أبرزها الإصرار على تعيين القيادات الجامعية بموجب قرارات سيادية، دون اختيار حر من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، رغم التحول الذي شهدته الحياة السياسية مؤخراً، مما يؤكد على مركزية الإدارة والتصميم على تقليص اختصاصات المجالس الجامعية وتفريغ استقلالية الجامعة من مضمونها رغم كفالة الدستور وقانون تنظيم الجامعات لكافة أبعاد ذلك الاستقلال(٢٧٨:١٩)، هذا بالإضافة إلى البطء الشديد في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية والافتقار إلى سياسات واضحة تتسم بوضوح الرؤية لطبيعة المخرجات الجامعية ومعايير الأداء الجامعي[٢٤]، فضلاً عن قلة توظيف التكنولوجيا الحديثة في العمل الإداري، وتعقد الخدمات الإدارية اللازمة للطلاب كاستخراج شهادة أو كرنيه على مستوى كليات الجامعة.

ومن ثم فإن البحث الحالي يوصى بضرورة منح الجامعات الحكومية مزيداً من الاستقلالية في إدارة شئونها، وخاصة فيما يتعلق بتعيين القيادات الجامعية وعلى رأسها تعيين رئيس الجامعة ونوابه فيكون اختيار رئيس الجامعة ونوابه عن طريق الانتخاب الحر وليس عن طريق التعيين ويشارك في انتخابهم حتى طلاب الجامعة ويحكم عملية الاختيار مدى كفاءة وجدارة المرشح.

ثالثاً: تمويل الجامعة

باستعراض مصادر التمويل بالجامعات الثلاث يتضح أن المصدر الرئيس والأساسي للتمويل بالجامعات الحكومية في مصر ومنها جامعة المنصورة هو الموازنة العامة للدولة إلى جانب بعض المصروفات من الطلاب والبرامج التي تدرس باللغة الانجليزية والانتساب الموجه في بعض الكليات، على حين تعتمد جامعة ٦ أكتوبر في تمويلها على مصروفات الطلاب، بينما تعتمد الجامعة الأمريكية بالقاهرة على مصروفات الطلاب إلى جانب التبرعات والمنح والدعم المادي من الخريجين وأصدقاء الجامعة ونادي الجامعة والمشروعات البحثية التي تقدمها المراكز البحثية بالجامعة للمجتمع المحيط، وعليه فإن اعتماد الجامعات الحكومية ومنها جامعة المنصورة على الموازنة العامة للدولة في المقام الأول فيما يتعلق بالتمويل يعد من العوامل التي تضعف من كفاءة العملية التعليمية داخل الجامعة نتيجة العجز عن الوفاء باحتياجات الجامعة من الإمكانات المادية والتجهيزات اللازمة خاصة وأن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى تكاليف باهظة وعلى وجه الخصوص مرحلة الدراسات العليا، وعليه فإن الشيء المنطقي الذي يمكن الخروج به من هذه المقارنة، أن يتم رفع المصروفات التي يدفعها الطالب في الجامعات الحكومية بحيث تتمكن هذه الجامعات من تجويد خدماتها، لأنه من الصعب أن نطالب أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات بالتفرغ لعملهم وتحويل الكتاب الجامعي إلى كتاب إلكتروني متاح على شبكة الانترنت في ظل هذه الدخول المتواضعة، خاصة وأن الطالب في الجامعات الحكومية قد يضطر إلى أخذ دروس خصوصية بأعلى الأسعار وكأنه لا يتعلم بالمجان، فبدلاً من أن تنفق الأسر هذه المبالغ في الدروس الخصوصية بطريقة غير شرعية وفى الخفاء، فالأفضل أن يدفعها الطالب للكلية بشكل رسمي وفى هذه الحالة تصبح المحاسبية والمطالبة بتجويد الخدمة التعليمية في الجامعات الحكومية أمراً حقيقياً وواقعياً.

رابعاً: الموارد البشرية

باستعراض الموارد البشرية في الجامعات الثلاث والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالإضافة إلى الطلاب يتضح ما يأتي:

- أن هناك تزايداً في أعداد الطلاب المقيدين بجامعة المنصورة، حيث ارتفع عدد الطلاب المقيدين بالجامعة من (١١٤٥٣٠) طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى(١٢٥٦٦٦) طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ثم وصل إلى (١٢٥٤٢٨) طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

- أن هناك تزايداً في أعداد الطلاب المقيدين بجامعة ٦ أكتوبر، حيث ارتفع عدد الطلاب المقيدين بالجامعة من (١٣٩٣٩) طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى (١٤١٣٣) طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- أن هناك تزايداً في أعداد الطلاب المقيدين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث ارتفع عدد الطلاب المقيدين بالجامعة من (٣٩٤٠) طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى (٤٠٢٣) طالب وطالبة للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

إلا أنه بمقارنة أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الثلاث للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ يتضح أن عدد الطلاب المقيدين بجامعة ٦ أكتوبر ومقداره(١٤١٣٣) طالب وطالبة يمثل(١١,٥%) من عدد الطلاب المقيدين بجامعة المنصورة لنفس العام وهذه النسبة تعنى أن هذا النمط من الجامعات وإن كثر عدد ه في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يستقطب أعداداً كبيرة من الطلاب قياساً بالجامعات الحكومية ومنها جامعة المنصورة وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع المصروفات الدراسية لهذه الجامعات والتي وصلت هذا العام بالنسبة لطالب كلية الطب والجراحة بجامعة ٦ أكتوبر إلى (٤٢٢٥٠) جنيه للفصلين الدراسيين بالإضافة إلى مصروفات السكن والمواصلات فضلاً عن مصروفات الكتب الدراسية وربما يرجع أيضاً إلى ارتباط التعليم الجامعي في أذهان أولياء الأمور بالمجانية وأنه حق لا بد وأن تكفله الدولة لأبنائها ومن ثم فإن مثل هذه الجامعات لا تساهم بنسبة كبيرة في حل مشكلة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي كما كان متوقع منها.

أما عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة فيمثل عدد الطلاب المقيدين بها ومقداره(٤٠٢٣) طالب وطالبة(٣,٢%) من عدد الطلاب المقيدين بجامعة المنصورة لنفس العام وقد يرجع ذلك وكما تعتقد الباحثة إلى رغبة هذه الجامعة في استقطاب عدد محدود من الطلاب بحيث تستطيع أن تفي باحتياجات هؤلاء الطلاب من الإمكانات المادية والبشرية والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس على أعلى مستوى خاصة وأن أحد أهدافها يتمثل في إعداد فنيين ومهنيين ذوى مستوى عال وفقاً للنمط الغربي وليس توفير التعليم لأكبر عدد من الأفراد وربما يرجع أيضاً إلى ارتفاع المصروفات بهذه الجامعة .

وحيث إن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب تعد أحد المؤشرات للحكم على مدى كفاءة وفعالية العملية التعليمية بالجامعة فإن انخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب على مستوى كليات الجامعة يؤثر على كفاءة العملية التعليمية، كما يؤدى إلى ضعف العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ويمكن عرض الفروق بين الجامعات الثلاث في هذا الجانب للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ فيما يأتي:

- على مستوى كليات جامعة المنصورة فقد تراوحت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ما بين(١:٧- ١:٣٦٠) بكليتى الطب والحقوق على الترتيب.
- على مستوى كليات جامعة ٦ أكتوبر فقد تراوحت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ما بين(١:٢٧- ١:١٩١) بكليتى العلوم الاجتماعية والصيدلة على الترتيب.
- على مستوى كليات الجامعة الأمريكية بالقاهرة فقد تراوحت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ما بين(١:٣- ١:٢٠) بكليتى العلوم الإنسانية والاجتماعية وإدارة الأعمال والاقتصاد والإعلام على الترتيب.

مما سبق يتضح أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب على مستوى كليات جامعة المنصورة تكون منخفضة وإن كانت وصلت إلى (١:٧) في بعض الكليات مثل الطب والزراعة وهى نسبة مثلى، حيث أن هذه الكليات من الكليات العملية التي تتطلب ارتفاع نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب.

كذلك يتضح أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب على مستوى كليات الجامعة الأمريكية بالقاهرة تكون مرتفعة، حيث وصلت إلى(١:٣) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وربما يرجع ذلك إلى انخفاض أعداد الطلاب الملتحقين بها، حيث إنها من الكليات النظرية التي لا يفضل الطلاب الالتحاق بها فهم يتجهون إلى الجامعات الخاصة من أجل الالتحاق بالكليات العملية والتطبيقية التي تقدم برامج حديثة يتطلبها سوق العمل و لا تتوافر بالجامعات الحكومية.

أما عن نسبة أعضاء هيئة التدريس على مستوى كليات جامعة ٦ أكتوبر فهي أكثر انخفاضاً وتكون أقل من جامعة المنصورة على الرغم من أن المجموع الكلى للطلاب المقيدين بها يمثل(١١,٥%) من عدد الطلاب المقيدين بجامعة المنصورة لنفس العام الجامعي - كما سبق الإشارة - ويرجع ذلك إلى أن هذه الجامعة وغيرها من الجامعات الخاصة والتي ينظمها القانون رقم(١٠١) لسنة ١٩٩٢ تعانى من العجز الشديد في أعضاء هيئة التدريس مما يضطر هذه الجامعة إلى أن تغطى هذا العجز عن طريق الانتداب والتعاقد مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، وإن كانت مدة التعاقد لا تزيد عن عام واحد وبالتالي لا يستمر أعضاء هيئة التدريس بها، ومن ثم قلة اهتمام تلك الجامعة بتقديم برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، كما أن استقطاب تلك الجامعة لأعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية يترتب عليه مجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يأتي:

- عجز الجامعة عن تأسيس قاعدة للبحث العلمي بها.

- ضعف كفاءة البحث العلمي بالجامعات الحكومية، حيث يؤدى انشغال أعضاء هيئة التدريس بالتدريس بالجامعات الحكومية والخاصة إلى كثرة الأعباء الملقاة على عاتقهم مما يحول دون القيام بالأبحاث العلمية ومن ثم يعوق مسيرة البحث العلمي بالجامعات الحكومية.

-ضعف الصلة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على الرغم من أن أعداد الطلاب بالجامعة أقل كثيراً مقارنة بالجامعات الحكومية ويرجع ذلك إلى أن هؤلاء الأعضاء لا يتواجدون بالجامعة سوى أثناء محاضراتهم

خامساً: الإمكانات المادية والتجهيزات

باستعراض الإمكانات المادية والتجهيزات بالجامعات الثلاث يتضح ما يأتى:

♣ من حيث المساحة التي تشغلها كل جامعة من الجامعات الثلاث وجد أن الحرم الجامعي لجامعة المنصورة يشغل مساحة(٣٠٠) فداناً بالإضافة إلى مساحات أخرى تشغلها كليات خارج الحرم الجامعي بمدينتي المنصورة ودمياط وهذه المساحة مناسبة، حيث تستوعب الكليات التي تتضمنها الجامعة بالإضافة إلى الملاعب المخصص لها ٢١ فداناً هذا إلى جانب المساحات الخضراء التي تغطى معظم أركان الجامعة وبالتالي فإن هناك حرية في الحركة والتنقل أمام الطلاب داخل أركان الجامعة .

- و بالنسبة لجامعة ٦ أكتوبر فلا يختلف الأمر كثيراً، حيث يشغل الحرم الجامعي أيضاً مساحة(٣٠٠) فداناً بمدينة السادس من أكتوبر تتوزع فيه كلياتها ومبانيها الإدارية إلا أن الفرق بينها وبين جامعة المنصورة يكمن في أن عدد كلياتها وطلابها أقل من عدد الكليات والطلاب بجامعة المنصورة، بالإضافة إلى الطبيعة الصحراوية للأرض المقام عليها جامعة ٦ أكتوبر ومن ثم قلة كثافة المساحات الخضراء عن جامعة المنصورة

- أما بالنسبة للجامعة الأمريكية بالقاهرة ، فيشغل الحرم الجامعي بالقاهرة الجديدة مساحة(٢٦٠) فداناً، وهى مساحة كبيرة نسبياً قياساً بعدد الكليات التي تتضمنها وعدد الطلاب الملتحقين بها.

مما سبق يتضح أنه لا يوجد أوجه تمايز تميز جامعة عن أخرى من حيث المساحة التي يشغلها الحرم الجامعي.

♣ من حيث المكتبات التي تتضمنها كل جامعة من الجامعات الثلاث وجد أن جامعة المنصورة وإن كانت تضم مكتبة مركزية تضم أحدث الكتب والدوريات الحديثة بالإضافة

إلى مكتبة بكل كلية على مستوى الجامعة، إلا أن معظم هذه المكتبات لا زالت تستخدم الطرق التقليدية في البحث عن الكتب والدوريات والتي تتمثل في استخدام الدليل الورقي الذي يضم قائمة بأسماء الكتب والدوريات في المجالات المختلفة ورقم الرف الذي يحملها، أي أنها تفتقد إلى استخدام وسائل التكنولوجية الحديثة.

- وبالنسبة لجامعة ٦ أكتوبر فأهم ما يميزها وجود مكتبة على مساحة تسعة آلاف متر، حيث تضم مركز ثقافي ومكتبة ورقية ومكتبة الكترونية بالإضافة إلى مكتبة سمعية مجهزة بأحدث الأجهزة التكنولوجية، إلا أن هذه المكتبة تفتقر إلى وجود الكتب والدوريات الحديثة.
- أما بالنسبة للجامعة الأمريكية بالقاهرة فتضم مكتبة رئيسية يكفى أنها مزودة بأكثر من (١٠٠) جهاز كمبيوتر متصلة بشبكة الإنترنت بالإضافة إلى مكتبة للكتب النادرة سبق الحديث عن تلك المكتبات بالتفصيل في الفصل الثالث.

في ضوء ما سبق عرضه يمكن القول بأن جامعة المنصورة في حاجة إلى توظيف التكنولوجية الحديثة في إدارة واستخدام المكتبات لما لها من أهمية قصوى في عملية البحث العلمي سواء للطلاب أو لأعضاء هيئة التدريس .

♣ فيما يتعلق بمدى توافر مراكز للبحث العلمي على مستوى الجامعات الثلاث وجد أن جامعة المنصورة تضم مجموعة كبيرة من المراكز البحثية تحاول تفعيلها باستمرار منها على سبيل المثال:

- مركز الدراسات والبحوث والاستشارات الهندسية
- مركز دراسات القيم والانتماء الوطني
- مركز التدريب الإداري والاستشارات بكلية التجارة بالمنصورة
- مركز الدراسات المالية والمصرفية بكلية التجارة بالمنصورة
- مركز الدراسات والاستشارات القانونية بكلية الحقوق بالمنصورة
- مركز الدراسات السياسية والدولية بكلية الحقوق بالمنصورة
- مركز الدراسات والاستشارات العلمية بكلية العلوم بالمنصورة.

- أما عن جامعة ٦ أكتوبر وإن نصت المادة الثانية من قرار إنشائها على أن تضم الجامعة الوحدات البحثية التالية(١٢: مادة٢):

- وحدة صيانة وترميم الآثار.
- وحدة تطبيقات التكنولوجية الحيوية(الهندسة الوراثية)
- وحدة تطبيقات الطاقة والموارد المائية
- وحدة التوثيق العلمي والنشر
- وحدة الخدمة العامة والتعليم المستمر والتدريب والتعلم عن بعد.

إلا أن الواقع يشير إلى عدم وجود أي من هذه الوحدات البحثية.

- وبالنسبة للجامعة الأمريكية بالقاهرة فتضم مجموعة من مراكز البحث العلمي سبق الإشارة إليها في الفصل الثالث.

مما سبق يتضح أن جامعة ٦ أكتوبر في حاجة إلى توفير المدارس العلمية ومراكز الأبحاث بها.

♣ من حيث إسكان الطلاب على مستوى الجامعات الثلاث وجد أن الجامعات الثلاث توفر السكن للطلاب المغتربين ولكن الفرق بينها يكمن في مستوى التجهيزات بهذا السكن، وفى مقدار المقابل المادي الذي تحصل عليه نظير هذه الخدمة، فبالنسبة لجامعة المنصورة يتضح أن السكن الذي توفره للطلاب مزود بتجهيزات متواضعة، حيث يتم تجهيز الحجرة لتستوعب من ثلاثة إلى أربعة طلاب، وفى كل مبنى يخصص الطابق الأرضي ليكون استراحة لكل الطلاب ويزود ببعض أجهزة التليفزيون المزودة بقنوات فضائية كل هذا نظير أجر رمزي يشمل الإقامة والتغذية.

- أما بالنسبة لجامعة ٦ أكتوبر فتوفر الجامعة فندق(٤) نجوم لإقامة الطلبة والطالبات الوافدين به قسم مخصص للطلبة وآخر للطالبات وكل قسم به مقهى إنترنت ولكن على الرغم من توافر هذا الفندق وقربه من الجامعة إلا أن دراسة ياسر ميمون عباس(٢٠٠٦)(١٣٩:٢٤) أشارت إلى عزوف الطلاب عن الإقامة به نظراً لارتفاع رسومه التي تتراوح ما بين (٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠) جنيه مصري سنوياً.

- وبالنسبة للجامعة الأمريكية بالقاهرة فقد وجد أن جميع مباني السكن مكيفة ومزودة بمعمل للكمبيوتر وكافيتريا وغرف للمذاكرة وأيضاً أجهزة تليفزيون مزودة بقنوات فضائية هذا بالإضافة إلى خدمات الإنترنت ، حيث يغطى السكن بأكمله بالشبكات

اللاسلكية عالية السرعة ونظير هذا تحصل الجامعة على مقابل مادي مرتفع لا يستطيع الوفاء به إلا أبناء القادرين مادياً.

مما سبق يتضح أن مستوى السكن الطلابي بكل من جامعتي ٦ أكتوبر والأمريكية بالقاهرة أفضل منه في جامعة المنصورة ، حيث تستقطب هاتين الجامعتين أبناء القادرين مادياً وبالتالي تحصل على مقابل مادي مرتفع تستطيع من خلاله توفير أفضل التجهيزات.

♣ من حيث توفير المستشفيات الجامعية والمراكز الطبية المتخصصة وجد أن جامعة المنصورة تتميز بمجموعة من المستشفيات المزودة بأحدث الأجهزة الطبية بالإضافة إلى مجموعة من المراكز الطبية المتخصصة والتي يحظى بعضها بشهرة عالمية، وبالنسبة لجامعة ٦ أكتوبر فتضم مستشفى ٦ أكتوبر الجامعي والتي تمتد على مساحة(١٠٠٠٠) متر مربع ولكنها تعتمد على الأطباء المنتدبين من الجامعات الحكومية، أما بالنسبة للجامعة الأمريكية بالقاهرة فهي تفتقر إلى وجود المستشفيات وربما يرجع ذلك إلى أنها لا تضم كلية للطب بحيث تستعين بالأطباء الذين يدرسون بها في العمل بالمستشفى.

♣ من حيث المباني وما بها من تجهيزات، فيشير واقع جامعتي المنصورة و٦ أكتوبر إلى توافر المباني بدرجة كافية، ولكنها تفتقر إلى وجود تجهيزات بهذه الدرجة، وهذا ما أكدته دراسة محمد عبد البديع السيد(٢٠٠٢)(٢٨٢:٢٠)، حيث توصلت إلى ضعف التدريب العملي في كلية الإعلام بجامعة ٦ أكتوبر مقارنة بكلية الإعلام بجامعة القاهرة نتيجة قلة توفير الإمكانات المادية والتجهيزات اللازمة للتدريب الأمر الذي يضطر معه بعض طلاب الجامعة إلى الاعتماد على جهودهم الشخصية في إيجاد فرصة للتدريب في مؤسسات المجتمع المحيط(، كما يشير واقع جامعة المنصورة إلى أنه على الرغم من توافر الأجهزة التكنولوجية في بعض كليات الجامعة إلا أنها لا تستخدم في العملية التعليمية نتيجة ضعف قدرة بعض أعضاء هيئة التدريس على التعامل مع هذه الأجهزة، أما عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة فتضم مجموعة من المباني حديثة النشأة مجهزة بأحدث الأجهزة التكنولوجية.

مما سبق يتضح أن الإمكانات المادية والتجهيزات بالجامعة الأمريكية تفوق تلك التي توجد بجامعتي المنصورة و٦ أكتوبر، وإذا كان منطقياً أن تتفوق الجامعة الأمريكية بالقاهرة على جامعة المنصورة فيما يتعلق بالإمكانات والتجهيزات نظراً لمحدودية موارد الأخيرة، فلماذا تتفوق على جامعة ٦ أكتوبر التي تعتمد في تمويلها على مصروفات الطلاب والتي تزيد من مصروفات الطلاب سنوياً بحجة توفير الخدمة التعليمية للطلاب على أعلى مستوى.

سادساً: نظام الدراسة والبرامج والتخصصات

باستعراض نظام الدراسة والبرامج والتخصصات في الجامعات الثلاث وجد أن نظام الدراسة المعمول به في كل من جامعة المنصورة وجامعة ٦ أكتوبر نظام الفصلين الدراسيين، حيث تقسم الدراسة إلى قسمين خلال العام كل قسم منها يمتد على فصل دراسي مدته حوالي أربعة أشهر، و يعد هذا النظام من النظم التقليدية التي تستخدم في الجامعات الحكومية وإن كانت بعض الكليات في جامعة المنصورة و بعض الجامعات الحكومية بدأت تعمل بنظام الساعات المعتمدة مثل كليتي العلوم والزراعة بجامعة المنصورة و كلية الإعلام جامعة القاهرة.

هذا وإن اعتماد جامعة ٦ أكتوبر في الدراسة على نظام الفصلين الدراسيين يعد أحد الانتقادات التي توجه لهذه الجامعة، حيث إن أحد الأسباب التي كانت سبباً في التوسع في إنشاء تلك الجامعات في مصر هو استخدام النظم الحديثة في الدراسة وبالفعل فإن الكثير من الجامعات الخاصة والتي ينظمها القانون رقم(١٠١) لسنة ١٩٩٢ تعمل بنظام الساعات المعتمدة ومنها الثلاث جامعات التي بدأت الدراسة مع جامعة ٦ أكتوبر في نفس العام وهى جامعة أكتوبر للعلوم والآداب الحديثة ، وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة مصر الدولية.

وربما يرجع عدم اعتماد جامعة ٦ أكتوبر في الدراسة على نظام الساعات المعتمدة إلى أن هذه الجامعة تعانى من العجز الشديد في الهيئة التدريسية في حين أن هذا النظام يحتاج إلى عدد كبير من الأساتذة خاصة في حالة وجود مناهج اختيارية متعددة.(١٣٦:١٧)

أما عن نظام الدراسة المعمول به في الجامعة الأمريكية بالقاهرة فهو نظام الساعات المعتمدة الذي أهم ما يميزه عن النظام التقليدي بالجامعات الحكومية أن الطالب في النظام التقليدي قد يضطر إلى الرسوب أو الإعادة سنة أو سنتين، ويترتب على هذه الإعادة أو هذا الرسوب مضاعفة أو تكرار الجهد والوقت والمال، أما في نظام الساعات المعتمدة فإنه لا يفرض مواد معينة يتحتم على كل الطلاب دراستها في مدة محددة، وإنما يطرح أمامهم مجموعة من المواد والبدائل، وكل طالب يختار منها العدد الذي يناسب استعداداته وظروفه.(١٨٧:١٤)

مما سبق يتضح أن جامعتي المنصورة و٦ أكتوبر في حاجة إلى إتباع النظم الحديثة في الدراسة.

أما عن الدرجات العلمية التي تمنحها كل منها، فقد وجد أن جامعة المنصورة تمنح درجات البكالوريوس والليسانس إلى جانب درجة دبلوم الدراسات العليا ودرجتي الماجستير والدكتوراه في التخصصات المختلفة في حين تقتصر جامعة ٦ أكتوبر على منح درجات البكالوريوس والليسانس،

أما الجامعة الأمريكية بالقاهرة فتمنح درجات البكالوريوس والليسانس إلى جانب الماجستير وبعض الدبلومات في التخصصات المختلفة.

أما من حيث البرامج والتخصصات يتضح أن البرامج والتخصصات التي تقدمها جامعة ٦ أكتوبر من خلال كلياتها والمتمثلة في كلية الطب والجراحة، وكلية الصيدلة، وكلية العلاج الطبيعي، وكلية الهندسة، وكلية الإدارة والاقتصاد، وكلية الإعلام وفنون الاتصال، وكلية نظم المعلومات وعلوم الحاسب، وكلية طب الأسنان، وكلية العلوم الطبية التطبيقية، وكلية اللغات والترجمة، وكلية العلوم الاجتماعية، وكلية التربية، وكلية الفنون التطبيقية، وكلية السياحة والفنادق هي نفس البرامج والتخصصات التي تقدمها جامعة المنصورة من خلال كلياتها المختلفة وأن ما تم استحداثه هو مسميّات تلك التخصصات ، هذا إلى جانب بعض التخصصات الحديثة مثل طب المجتمع والبيئة، ومستحضرات التجميل، والطب الشعبي، والميكاترونيك والهندسة الصناعية والإدارية، وإن كان هذا يتعارض مع أحد أهم أهداف الجامعات الخاصة والمنصوص عليه في قانون تنظيمها والذي يتمثل في توفير التخصصات الحديثة والنادرة التي لا تتوافر بالجامعات الحكومية ولعل ذلك وكما تعتقد الباحثة يرجع إلى أن التخصصات الحديثة والنادرة تتطلب إمكانات مادية عالية في حين أن أصحاب هذه الجامعات يسعون إلى ترشيد النفقات على حساب جودة التعليم سعياً لتحقيق أعلى نسب أرباح، أما عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة، فترى الدراسة الحالية أن البرامج والتخصصات التي تقدمها من خلال كلياتها المتمثلة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وكلية إدارة الأعمال والاقتصاد والإعلام، وكلية العلوم والهندسة هي نفس البرامج والتخصصات التي تقدم بالجامعات الحكومية ويؤكد ذلك دراسة سلمى البكري(٢٠٠٥)، حيث أشارت إلى أنه على الرغم من أن مؤيدو التعليم الأجنبي في مصر يرون أن التعليم الأجنبي أقدر على تلبية احتياجات السوق المصرية، إلا أن الملاحظ عملياً أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة لا تقدم أي تخصص لا يوجد له مقابل في الجامعات المصرية، ومن ثم فإن عنصر التميز الأساسي لدى طلاب الجامعة الأمريكية ليس في التخصص، ولكن في كونه أكثر تمكناً من اللغة الأجنبية والتواصل مع تكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بهما من مهارات أخرى ، بما يجعل خريج الجامعة الأمريكية مرغوباً فيه من قبل الشركات والجهات التي تحتاج هذه النوعية من المهارات، وهو ما يفسر أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعة الأمريكية كانت دائماً في حدود الصفر.(١٥:٨٥٣)

مما سبق يتضح أنه إذا تم استبعاد عاملي اللغة والقدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، يمكن القول أن خريج الجامعة الأمريكية قريب في مستواه العلمي من خريج جامعتي المنصورة و٦ أكتوبر في نفس التخصص.

سابعاً: سياسة التسجيل والقبول

باستعراض سياسة التسجيل والقبول بالجامعات الثلاث يتبين ما يأتي:

أن معيار القبول الأساسي للالتحاق بالجامعات الحكومية ومنها جامعة المنصورة هو المجموع الذي حصل عليه الطالب في الثانوية العامة بالإضافة إلى بعض الاختبارات التي تعقدها بعض الكليات ذات الطابع الخاص مثل كليات الفنون التطبيقية، والتربية الرياضية والتربية النوعية وغيرها.

وبالنسبة للجامعات الخاصة ومنها جامعة ٦ أكتوبر وجد أن معيار القبول الأساسي للالتحاق بالجامعة هو نفسه معيار القبول بالجامعات الحكومية ومنها جامعة المنصورة والذي يتمثل في المجموع الذي حصل عليه الطالب في الثانوية العامة أو ما يعادلها مع ملاحظة أن لهذه الجامعات تنسيق خاص بها وأن الحد الأدنى للمجموع الذي حصل عليه الطالب في الثانوية العامة أو ما يعادلها للقبول بالجامعة الخاصة يختلف عن نظيره في الجامعات الحكومية.

أما بالنسبة للجامعة الأمريكية بالقاهرة فكانت تتبع نموذج الباب المفتوح ، حيث يتم قبول الطلاب في الجامعة بغض النظر عن معدلاتهم في الثانوية العامة وبناء على رغباتهم، أما الآن ونتيجة لتزايد الطلب الاجتماعي عليها، خاصة وأن خريجيها يحظون بمكانة عالية في سوق العمل، حيث أشارت العديد من الدراسات ومنها دراسة سلمى البكري أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعة الأمريكية وصلت إلى الصف(٨٥٣:١٥)، فقد بدأت الجامعة تشترط الحصول على معدلات عالية فيمن يرغبون في الالتحاق بها من خريجي الثانوية العامة، هذا بالإضافة بالإضافة إلى اجتياز امتحان القبول ، حيث يتم قبول الطلاب بالجامعة بناء على نتيجة امتحان القبول، ويكون امتحان القبول هو الأساس والذي يعتمد على إتقان اللغة الانجليزية كما يعتمد على القدرات الذهنية للطلاب وقدرتهم على الاستنتاج والاستنباط والتحليل، لذا يوصى البحث الحالي بضرورة تطوير نظام القبول بجامعتي المنصورة و٦ أكتوبر بحيث لا يقتصر على المجموع الكلى لدرجات الطالب في الثانوية العامة فقط، ويتيح للطالب الالتحاق بالكلية والتخصص الذي يريده بشرط أن يكون مستوفياً للشروط التي تتطلبها الكلية.

ولعل استقطاب الجامعة الأمريكية للطلاب المتمكنين من اللغة والحاصلين على معدلات مرتفعة في الثانوية العامة يرجع إلى رغبتها في الاعتماد عليهم كأدوات لنشر ثقافتها، حيث من المفترض أن هؤلاء الطلاب يمتلكون قدرات عقلية مرتفعة ولديهم قدرة التأثير على الآخرين ومن ثم يستطيعون من خلال المناصب التي يتولونها أن يغرسوا في المحيطين بهم اتجاهات ايجابية نحو الشعب الأمريكي.

توصيات البحث

من خلال عرض النتائج الخاصة بالجامعات الثلاث تبين أن كل جامعة من الجامعات الثلاث تعاني بعض أوجه القصور، ومن ثم تقترح الباحثة عدداً من التوصيات للتغلب عليها في ضوء الاستفادة من نقاط القوة بكل نظام على النحو التالي:

- أن تكون الجامعات جميعاً أياً كان نوعها مصبوغة بالصبغة الوطنية، وأن يكون هناك إطار عام يجمع بين كل هذه النوعيات من التعليم الجامعي، وإلا فإن الاستمرار في هذا التباين سوف يزيد من الشعور بالاغتراب لدى خريجي التعليم الجامعي وزيادة التباين والفجوة الاجتماعية بينهم.
- عدم البدء في قبول الطلاب بالجامعات الخاصة المصرية إلا بعد التأكد من توفير التخصصات الحديثة والنادرة، حتى لا تكون نسخة مكررة للجامعات الحكومية ، ومن ثم يتضاعف حجم مشكلات التعليم الجامعي ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات، هذا ويمكن التعرف على تلك التخصصات من خلال التواصل مع الجامعات الخاصة بالدول المتقدمة ومحاولة الاستفادة من تجارب تلك الجامعات في هذا الجانب.
- ضرورة منح الجامعات الحكومية مزيداً من الاستقلالية في إدارة شئونها، وخاصة فيما يتعلق بتعيين القيادات الجامعية وعلى رأسها تعيين رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات ووكلائها فيكون اختيار رئيس الجامعة ونوابه عن طريق الانتخاب الحر وليس عن طريق التعيين ويشارك في انتخابهم حتى طلاب الجامعة ويحكم عملية الاختيار مدى كفاءة وجدارة المرشح.
- ضرورة البحث عن آلية تضمن جدية وتفعيل إشراف وزارة التعليم العالي على الجامعات الخاص.
- رفع قيمة المصروفات التي يدفعها الطالب في الجامعات الحكومية بحيث تتمكن هذه الجامعات من تنمية مواردها المالية ومن ثم تجويد مستوى الأداء بها.
- ضرورة أن تبحث الجامعات الخاصة المصرية عن مصادر تمويل إضافية بجانب مصروفات الطلاب وأن تستفيد في ذلك من خبرة الجامعات الأجنبية والتي تعتمد على الهبات والتبرعات وجمعيات الخريجين إلى جانب توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وحل مشكلاته.

- دعم العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات الحكومية وذلك من خلال تنظيم العديد من الندوات وورش العمل حول القضايا المختلفة وإعطاء الطلاب مساحة كبيرة للمناقشة والحوار مع أعضاء هيئة التدريس.
- ضرورة قيام الجامعات الخاصة المصرية بإعداد خطة زمنية دقيقة لتأهيل عدد من خريجي هذه الجامعات وخصوصاً في التخصصات الحديثة، مع ضرورة الوصول إلى النسبة المعتدلة لمعدل أستاذ/ طالب.
- ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة في استخدام وإدارة المكتبات بالجامعات الحكومية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في مجال البحث العلمي بالنسبة للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس.
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الجامعات الحكومية والخاصة المصرية والبحث عن حلول لمعوقات تطبيقه في الجامعات ذات الأعداد الكبيرة
- تدريب منسوبي الجامعات الحكومية على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها في مجال التدريس والبحث العلمي و المكتبات ونظم التقويم وغيرها من المهام
- ضرورة تطوير نظام القبول بجامعتي المنصورة و٦ أكتوبر بحيث لا يقتصر على المجموع الكلى لدرجات الطالب في الثانوية العامة فقط، ويتيح للطالب الالتحاق بالكلية والتخصص الذي يريده بشرط أن يكون مستوفياً للشروط التي تتطلبها الكلية.

المراجـــــــع

١-أنطوان زحلان: احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى العاملة(عمان: منتدى الفكر العربـــي، ١٩٩٥)

٢-جامعة المنصورة- الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار: الدليل الإحـــصائي لجامعة المنصورة خلال خمس سنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

٣-جامعة ٦ أكتوبر :دليل الطالب، لمحة عن جامعة ٦ أكتوبر(القاهرة: مطبعة ٦ أكتوبر، ٢٠٠٣)

٤-جمهورية مصر العربية- المجلس الأعلى للجامعات: إنجازات وزارة التعليم العالي والدولـــة للبحـــث العلمي في مجال التعليم الجامعي والعالي(١٩٨٢-٢٠٠٣) ، القاهرة، يناير ٢٠٠٤.

٥-جمهورية مصر العربية: قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعـــديلات (القـــاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الخامسة والعشرون المعدلة، ٢٠٠٧)

٦-جمهورية مصر العربية - وزارة التعليم العالي :التعليم الخاص ، مركز المعلومات والتوثيق،المجلد الثالث، العام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٧-جورجيت دميان جورج: الجامعات الخاصة ذات التمويل المشترك(مصري/ أجنبي) ودورها في تعميق الانتماء الوطني للطلاب، مجلة كلية التربيـــة بالمنـــصورة ، جامعـــة المنـــصورة، العدد(٦٩)، يناير ٢٠٠٩

٨-حسن إبراهيم عبد العال: استقلال الجامعة في مصر أبعاده ومداه، ندوة استقلال الجامعات في مـــصر" رؤية تحليلية"(جامعة طنطا: كلية التربية، ٥ يونيو٢٠٠٧) .

٩-رئاسة الجمهورية: دور القطاع الخاص في دعم البحث العلمي- تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الـــدورة(٢٨)(القـــاهرة: المجـــالس القوميـــة المتخصـــصة، ٢٠٠٠/٢٠٠١)

١٠- رئيس الجمهورية : القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعـــات الخاصـــة، الجريـــدة الرسمية، العدد (٣١) مكرر، ١٩٩٢/٧/٣٠

١١- رئيس الجمهورية: القرار رقم(٨٤) لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحويل فروع الفيوم وبني سويف وبنها إلـــى جامعات قائمة بذاتها، الجريدة الرسمية، العدد(٩) مكرر ٢٠٠٥/٣/٨.

١٢- رئيس الجمهورية: القرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩٦ بشأن إنشاء جامعة ٦ أكتوبر، الجريدة الرســـمية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، العدد(٢٩) مكرر، ٢٧ يوليو ١٩٩٦.

١٣- سعيد إسماعيل على: من الترضى في القبول إلى التردي في المخرجات- مؤتمر مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر(جامعة عين شـــمس- مركـــز تطـــوير الأداء الجامعي، ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠١)

١٤- سعيد التل وآخرون: قواعد الدراسة في الجامعة (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيـــع، ١٩٩٧) .

١٥- سلمى البكري ومعتز بالله عبد الفتاح: التعليم الأجنبي في مصر بين نظريتي الغزو الثقافي والتفاعل الإيجابي: دراسة حالة للجامعة الأمريكية بالقاهرة، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية- التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراف المستقبل(جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، المجلد الأول، ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥) .

١٦- شبل بدران و كمال نجيب : التعليم الجامعي و تحديات المستقبل (القاهرة : دار الوفاء ، ٢٠٠٦).

١٧- عبد الرحمن أبو المجد رضوان: التعليم الجامعي الخاص" الواقع وتحديات المستقبل" (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦).

١٨- عبد العزيز الغريب صقر: الجامعة والسلطة" دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة"(القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)

١٩- محمد أحمد عبد الدايم وأحمد نجم الدين أحمد: "رؤساء الجامعات ونوابهم ونظم اختيارهم وطبيعة الأدوار في كل من مصر وجمهورية ألمانيا الاتحادية(دراسة مقارنة)"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد(٣٨)، مايو ٢٠٠١.

٢٠- محمد عبد البديع السيد: التعليم الإعلامي في الجامعات الحكومية والخاصة(دراسة ميدانية مقارنة)، مؤتمر مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة(كلية البنات بعين شمس بالتعاون مع أكاديمية طيبة المتكاملة لعلوم، المجلد الأول، ٢٥-٢٦ يونيه٢٠٠٢)

٢١- محمد على نصر: تفعيل بعض مخرجات التعليم الجامعي في عصر تعدد مصادر المعرفة- مؤتمر مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر، مرجع سابق.

٢٢- منير عبد الله حربي: "التعليم الجامعي عن بعد في عصر المعلوماتية أهدافه، وخصائصه بين القبول والرفض(دراسة استطلاعية)"، مجلة كلية التربية بطنطا، المجلد الأول،العدد(٣١)، ٢٠٠٢.

٢٣- ولاء محمد حسنى عبد السلام: تقويم نظام التعليم الجامعي الخاص في مصر(دراسة حالة لجامعة ٦ أكتوبر)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠٠٨.

٢٤- ياسر ميمون عباس: دراسة تقويمية لبعض الجامعات الخاصة في مصر في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالمنوفية: ٢٠٠٦.

25-A.U.C Catalog: Catalog 1994- 1995, The Printshop of The American University in Cairo, 1994

26-Murphy R Lawrence: The American University in Cairo: 1919- 1987, Cairo Press, 1987